Urban Farmers Community in Palestine between the Marginalizing and Empowering under the Political Instability

Samer H. Raddad

Abstract:

Objective: The study aimed to identify the social and economic characteristics of the Palestinian urban agricultural community, in addition to identifying the problems and challenges of this society and ways to empower it.

Methodology: Personal observation, field study and personal interviews with urban farmers formed the methodological basis, qualitative and quantitative, for this study.

Results: The study showed the clear negative impact of the political and geopolitical factors represented by the Israeli policies on Palestinian urban agriculture and its weakening. The absence of legislation for agricultural activity and spatial competition on urban land, in addition to the negative view of urban agriculture due to the focus on its risks rather than its benefits, is one of the most important factors behind the marginalization of this society in a large way in Palestine. Empowering the Palestinian urban agricultural community depends mainly on two pillars. The first is to work to improve the performance of urban farmers themselves through the establishment of an organized formal institutional framework that works to strengthen the urban agricultural community itself. As for the second trend, it is related to decision-makers and urban and agricultural policymakers in Palestine.

Conclusion: Developing the Palestinian urban agriculture sector and supporting Palestinian urban farmers will transform agricultural activities in cities from an element of urban sustainability in situations of peace to a tool of resistance in light of political instability.

Keywords: Urban Agriculture, Urban Farmers Society, Political Instability, Plaestine.

المجتمع الزراعي الحضري في فلسطين بين التهميش والتمكين في ظل حالة عدم الاستقرار السياسي

سامر حاتم رداد*

ملخص:

هدف الدراسة: هدفت الدراسة إلى التعرف على الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني، بالإضافة إلى تحديد إشكاليات وتحديات هذا المجتمع وسبل تمكينه.

المنهجية: الملاحظة الشخصية والدراسة الميدانية والمقابلات الشخصية مع المزارعين الحضريين شكلت الأساس المنهجي النوعي والكمي لهذه الدراسة.

النتائج: أظهرت الدراسة الأثر السلبي الواضح للعوامل السياسية الحضرية الفلسطينية وإضعافها. غياب التشريع للنشاط الزراعي والمنافسة المكانية على الأرض الحضرية، بالإضافة إلى النظرة السلبية تجاه الزراعة الحضرية بسبب التركيز على مخاطرها أكثر من فوائدها تعتبر من أهم العوامل وراء تهميش هذا المجتمع بشكل كبير في فلسطين. تمكين المجتمع الزراعية الحضري الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على ركيزتين الأولى هي العمل على تحسين أداء المزارعين الحضريين من خلال إنشاء إطار مؤسسي رسمي منظم يعمل على تقوية المجتمع الزراعي الحضري. أما الاتجاه الثاني فهو مرتبط بصناع القرار وراسمي السياسات الحضرية والزراعية في فلسطين.

الخلاصة: تطوير قطاع الزراعة الحضرية الفلسطينية ودعم المزارعين الحضريين الفلسطينيين سيعمل على تحويل الأنشطة الزراعية في المدن من عنصر استدامة حضرية في حالات السلم إلى أداة مقاومة في حالات عدم الاستقرار السياسي.

المصطلحات الأساسية: الزراعة الحضرية، المجتمع الزراعي الحضري، عدم الاستقرار السياسي، فلسطين.

(*)، قسم الجغرافيا ودراسات المدن، جامعة القدس، فلسطين.
Email: sraddad@staff.alquds.edu

مقدمة:

عالمياً، أكثر من 54% من سكان العالم يعيشون في بيئات حضرية، وبحسب إحصاءات الأمم المتحدة فإن أكثر من 66% من سكان العالم سيعيشون في المدن بحلول عام 2050 (United Nations, 2014). وعلى الرغم من أن المدن تشغل أقل من 1% من مساحة الأرض فإنها موطن لأكثر من نصف سكان العالم وأكثر من 75% من الأنشطة الاقتصادية وتستهلك أكثر من 75% من الموارد الطبيعية على الكرة الأرضية (Schneider et al., 2010; Battle, 2008). الزيادة المطردة في معدلات التحضر في العالم تؤدي بشكل مؤكد إلى مزيد من المشكلات في البيئات الحضرية، مثل تناقص الأراضي الزراعية وتدهور الموارد بسبب زيادة الطلب عليها لسد حاجات سكان المدن ورغباتهم، بالإضافة إلى زيادة معدلات إنتاج النفايات الصلبة والسائلة والتلوث بجميع أنواعه، كما أن المساحات الفراغ تتناقص بشكل متسارع (Pacione, 2013).

مما سبق، يمكننا طرح سؤال جوهري في إطار التخطيط الحضري كمعرفة إنسانية وعلمية، وهو: إلام نحتاج في بيئتنا الحضرية لمواجهة هذه الإشكاليات والتحديات؟. طرح فؤاد بن غضبان في كتابه "المدن المستدامة والمشروع الحضري – نحو تخطيط إستراتيجي مستدام" فكرة أساسية للإجابة عن هذا السؤال وهي حاجتنا إلى الانتقال بتفكيرنا من فكرة النمو الحضري إلى فكرة التنمية الحضرية المستدامة، وهي أن ننتقل من فكرة التوسع في عمراننا وزيادة السكان والاقتصاد إلى أفكار التقدم والازدهار، وهي أفكار إبداعية تقودنا إلى مداليل إيجابية على عكس النمو الذي يتوجه بنا نحو الآثار السلبية (غضبان، 2014). الاستدامة أصبحت اليوم من أكثر المفاهيم المطروحة دولياً في المحافل السياسية والعلمية والبحثية؛ لأنها تشكل التوجه الفكري الجديد للبشرية من أجل الحفاظ على حياتنا بكرامة وأمن في مواجهة التدهور الكبير الذي يواجهه المجتمع الإنساني وبخاصة في البيئات الحضرية. إذن، نحن نحتاج إلى روح وأفكار إبداعية في تفكيرنا وتخطيطنا للمستقبل، وعليه؛ فإن التنمية الحضرية المستدامة هي التي ستقودنا إلى بناء مدن قابلة للحياة وتطويرها. وقد أخذت التنمية الحضرية المستدامة أشكالاً عدة، مثل استغلال الطاقة البديلة والمتجددة، ومعالجة المياه العادمة، وتدوير النفايات الصلبة، بالإضافة إلى الاستخدام الذكي للأرض في المدن، الذي يركز على الاستخدام المتعدد لمساحة معينة من الأرض الحضرية بما فيها الاستخدام

الزراعي. وتجدر الإشارة إلى أن الزراعة في المدن وتطويرها تعتبرمن الأفكار الإبداعية التي يجب تطويرها على الرغم من صعوبة ذلك، لماذا؟ لأن الزراعة في المدن أو ما يطلق عليها الزراعة الحضرية تؤدي دوراً مهماً في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة.

الزراعة الحضرية والتنمية الحضرية المستدامة:

عرف سميت الزراعة الحضرية بأنها الأنشطة الزراعية التي تمارس في داخل المدينة أو على هوامشها سواء كانت نباتية أم حيوانية، بما في ذلك توفير مدخلات الأنشطة الزراعية وعمليات التجهيز والأنشطة التسويقية وأنشطة الخدمات المرتبطة بالزراعة (Smit et al., 1996). أسست منظمة الزراعة والأغذية التابعة للأمم المتحدة برنامجاً متعدد الاهتمامات تحت عنوان "الغذاء للمدن" في عام 2001، وهدف إلى بناء أنظمة غذائية مستدامة في المدن، كما تؤدي الزراعة الحضرية دوراً متكاملاً مع الأنظمة الزراعية الريفية على مستوى الدول والعالم، بالإضافة إلى ذلك هي تدعم الاقتصاد الحضري من خلال دعم مستويات الدخل للعائلات في المناطق الحضرية (Dubbeling & Santandreu, 2003). غياب الأنشطة الزراعية في المدن وعدم الاهتمام بها من قبل صناع القرار قد يقود إلى كارثة حقيقية على المجتمع الإنساني ولا سيما الحضري. ذكر عثمان غنيم في كتابه "تخطيط استخدام الأرض" أن بريطانيا ما قبل الحرب العالمية الثانية – نتيجة لتحولها للاستخدام الصناعي وإهمالها للإنتاج الزراعي – وجدت نفسها أمام مشكلة حقيقية، هي أن إنتاج بريطانيا من الغذاء لا يكفيها ليومين ونصف اليوم؛ مما دفع صناع القرار في بريطانيا إلى مسح للأراضي من جديد وتوجيه السكان نحو الزراعة بقوة في تلك الفترة (غنيم، 2008). تلعب الزراعة في المدن دوراً مهماً في الحفاظ على البيئة من خلال استغلال المياه بعد معالجتها والمخلفات العضوية في الأنشطة الزراعية وزيادة مساحة المناطق الخضراء، مثل الأشجار والمزارع. لذلك فإن الزراعة الحضرية تجعل المدن مكاناً أجمل وأكثر قابلية لحياة سكانها (Ali et al., 2005; Anosike et al., 2005; Asomani-Boateng, 2002; Bryld, 2003: Mougeot, 2006: Hubbard,2001: De Zeeuw, 2004). وأكد الباحث جاد الله العكف ضرورة دمج الزراعة الحضرية في البرامج التنموية للمدن في ليبيا ونشر ثقافة الزراعة الحضرية من خلال تكثيف البرامج التوعوية لإبراز أهمية الزراعة الحضرية في تحقيق التنمية المستدامة، كما أوصى بضرورة تبني السياسات

العامة للدولة لقطاع الزراعة الحضرية في ليبيا كسياسة عامة (العكف، 2016). الزراعة الحضرية اليوم تشكل مطلباً عالمياً؛ حيث شدد قادة العالم والحكومات والوزراء في مؤتمر الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية، الذي انعقد في كيوتو بالإكوادور في عام 2016 على أن الزراعة الحضرية تؤدي دوراً مهماً في التنمية الحضرية المستدامة المستقبلية وحددوا الغاية (95) من الأجندة العالمية للتنمية المستدامة لدعم الزراعة الحضرية على جميع المستويات العالمية والإقليمية والمحلية؛ باعتبار أن الزراعة الحضرية تسهم في الاستهلاك المستدام للغذاء والإنتاج والتفاعل الاجتماعي وتحقيق الأمن الغذائي (UN-Habitat, 2016).

المجتمع الزراعي الحضري وسبل تطويره:

المجتمع الزراعي الحضري أحد مكونات النظام الاجتماعي والاقتصادي للمدينة، لكن السؤال المطروح هو: من المزارع الحضري؟ وهنا نطرح تعريف سميت الذي عرف المزارع الحضري بأنه المنتج الصغير الذي يحقق الأمن الغذائي والدخل لعائلته من وراء النشاط الزراعي، وصنف المزارعين الحضريين إلى فئات بحسب دخلهم: ذوي الدخل المرتفع والمتوسط والقليل، بالإضافة إلى بعض التصنيفات الخاصة، مثل فئات المرأة والمهاجرين واللاجئين (Smit et al., 1996). كما صنف الباحث جولدن المزارع الحضرية إلى فئتين رئيستين بالاعتماد على التوزيع الجغرافي للمزرعة؛ حيث قسم المزارع إلى المزارع الحضرية، وهي التي يكون موقعها ضمن المنطقة العمرانية للمدينة، وتسمى (Urban Area)، والمزارع التي تقع على هوامش المدينة، وتسمى (Pre-Urban Area) (Golden, 2013). وهناك عدد من الدراسات اهتمت بقضايا تتعلق بالمزارعين الحضريين، مثل دراسة (Akimowicz et al., 2016) التي تناولت إستراتيجات استثمار المزارعين الحضريين في النطاقات الخضراء في منطقة أنتاريو في كندا، وتوصلت الدراسة إلى ضرورة جعل الأراضي الزراعية من أولويات الاستخدامات الحضرية في هذه المنطقة من خلال وضع سياسات وبرامج حماية وتطبيقها، وأوصت الدراسة بضرورة دعم هؤلاء المزارعين وتمكينهم وتحسين سبل تسويق منتجاتهم ووصولها إلى الأسواق في المدينة، وكذلك تزويدهم بالمعلومات والتقنيات التي تساعدهم على تحسين استثمارهم الزراعي. كما أكدت نتائج دراسة أخرى حول الزراعة الحضرية في مدينة سرايفو في البوسنة أهمية تمكين المجتمع الزراعي الحضري، وشددت على فوائد الزراعة الحضرية في فترة ما بعد الحرب في

دعم الأمن الغذائي، كما شددت على ضرورة تحسين السياسات الداعمة لهم من قبل الحكومة والبلدية (El Bilali et al., 2013). وتوصلت دراسة أخرى في مدينة لاجوس، بنيجيريا إلى أن أهم العوامل التي تؤثر على موقع المزارع الحضرية هي القرب من مصادر المياه المجانية أو قليلة التكلفة من حيث الاستئجار، وكذلك موقع الأراضي الخصبة والمنتجة، التي تكون قريبة من منازلهم. وأوصت الدراسة بضرورة إزالة ما يعوق المزارعين عن تحقيق أهدافهم (Taiwo, 2014).

الزراعة الحضرية والتخطيط الحضري:

منظمة الأغذية والزراعة (FAO) أكدت أن معظم السلطات المحلية للمدن (البلديات) مؤمنة بأن التزويد بالغذاء وتوزيعه في المناطق الحضرية ليست من مسؤوليات السلطات المحلية مثل التعليم والصحة والإسكان وغيرها من الأنشطة الحضرية، كما أن الزراعة الحضرية فشلت في أن تكون في البرامج والخطط الحضرية (Argenti, 2000). في معظم دول العالم الأنشطة الزراعية متجاهلة ولم تعالج على مستوى السياسات التنموية للبلديات في المدن والسياسات الحكومية، كما أنها مازالت تعرف – بشكل كبير – على أنها نشاط غير رسمي وغير شرعي في تلك المدن (Hoornweg & Munro, 2008; Foeken, 2006). ذكر (Halloran & Magid, 2013) أنه في مدينة دار السلام بتنزانيا هناك ضعف واضح في طريقة تعامل صناع القرار والمخططين مع الأنشطة الزراعية في المدينة. وأكد (Bezemer and Headey, 2008) أن السياسات البيئية الدولية والمحلية تمارس تحيزاً عنصرياً تجاه الزراعة الحضرية وبخاصة في الدول الأشد فقراً. وأكدت دراسة عن الزراعة الحضرية في (الكاميرون) وجود نقص في البيانات والمعلومات حول المزارعين الحضريين ومدى مساهمتهم في الأمن الغذائي الحضري، وشددت الدراسة على ضرورة عمل المزيد من الدراسات التجريبية والميدانية لجمع المعلومات عن المزارعين الحضريين وقياس مدى مساهمتهم في الأمن الغذائي في الكاميرون (Essougong, 2017).

الأمن الغذائي وعدم الاستقرار السياسي:

العديد من المناطق في العالم تشهد توترات سياسية وثورات شعبية وحروباً، ومن المؤكد أن هذه الحالات من عدم الاستقرار السياسي لها آثار اجتماعية واقتصادية سلبية على المجتمعات الإنسانية في تلك الدول وبخاصة في المدن والبيئات الحضرية التي تشكل مراكز الحراك الشعبي والسياسي. أحد أكثر الآثار

السلبية للحروب والثورات الشعبية حصار المدن وانعدام الأمن الغذائي فيها. وقد أشارت العديد من الدراسات والتقارير إلى أن هناك علاقة قوية ومؤثرة بين حالات عدم الاستقرار السياسي وانعدام الأمن الغذائي. سيراليون – على سبيل المثال – شهدت عدم استقرار سياسي وصراعات داخلية وأدت الزراعة الحضرية دوراً مهماً في فترة ما بعد الحرب في دعم الأمن الغذائي والتنمية في سيراليون، كما أكدت الدراسة أن الزراعة الحضرية لم تسهم في تحقيق الأمن الغذائي للأسرة فقط بل أدت دوراً مهماً في إحداث تنمية مستدامة في سيراليون في فترة ما بعد الحرب ومواجهة مشكلات التحضر السريع، كما أظهرت الدراسة أن الزراعة الحضرية هي مصدر أساسي للدخل وبخاصة بين جيل الشباب في سيراليون وأن تحسين العلاقات بين المزارعين والمجتمع الحضري ضروري لتكوين مجتمع زراعي حضري فعال (Lynch et al., 2013).

ويعد عدم استقرار توزيع الغذاء سبباً رئيساً للحروب والصراعات كما أن حالات عدم الاستقرار السياسي والحروب تؤثر سلباً على حالة الأمن الغذائي في العالم (Brinkman & Hendrix، 2011 ; Breisinger et al., 2015). أشار (Flowers, 2015) إلى أن هناك نحو 10 ملايين سوري غير قادرين على تلبية احتياجاتهم الغذائية نتيجة للظروف السياسية والحرب في سوريا. فلسطين التي تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي تعتبر نموذجاً حياً لحالات عدم الاستقرار السياسي، التي أثرت بشكل مباشر على انعدام الأمن الغذائي وبخاصة خلال الحروب والثورات الشعبية؛ حيث تقوم قوات الجيش الإسرائيلي بمحاصرة المدن والقرى الفلسطينية وفصلها بعضها عن بعض؛ مما يسبب حالة من عدم الاستقرار في تقديم الغذاء وبخاصة في المدن الفلسطينية كنتيجة لحصارها، في هذا السياق أكدت الأنوروا في تقريرها عام 2014 أن 33% من أصل 1.6 مليون نسمة في قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي (UNRWA, 2014). من جهة أخرى فإن الأراضي الفلسطينية تعتبر من المناطق التي تشهد مستويات مرتفعة من التحضر؛ حيث تشير آخر التقارير ذات العلاقة إلى أن ثلاثة أرباع المجتمع الفلسطيني يعيش في بيئات حضرية بنسبة تبلغ 69% في الضفة الغربية و81% في قطاع غزة، وهذه تعتبر من النسب العالية في مستويات التحضر (ARIJ, 2011). كما أكد تقرير مشترك بين معهد الأبحاث التطبيقية والبنك الدولي في

عام 2010 أن السبب الرئيس لانعدام الأمن الغذائي في الضفة الغربية وقطاع غزة هو الإجراءات الاحتلالية للجيش الإسرائيلي من خلال فصل المناطق الفلسطينية وعدم قدرة الفلسطينيين على الوصول إلى أراضيهم الزراعية وحصار المدن والقرى الفلسطينية؛ مما أدى إلى عدم توافر الغذاء بشكل كافٍ لهم (WFP & ARIJ, 2010).

تناول رامي زريق وآن غوف في دراستهما العلاقة بين الاحتلال الإسرائيلي كعامل سياسي مؤثر على مستويات الأمن الغذائي في قطاع غزة، وقام الباحثان بتحليل الإستراتيجيات الإسرائيلية وأثرها على حالة انعدام الأمن الغذائي في قطاع غزة، وتوصلا إلى أن هذه الحالة ليست نتاج المصادفة وحالات الفوضى وإنما هي نتيجة لإستراتيجات وخطط إسرائيلية منظمة تهدف إلى استخدام الغذاء وسيلة للضغط على المجتمع الفلسطيني وتحقيق أهداف سياسية (زريق وغوف، 2014). كما أشارت العديد من الدراسات إلى أن البيئات الحضرية في فلسطين فقدت الكثير من المساحات الزراعية لصالح العمران في المدن الفلسطينية، وأكدت هذه الدراسات أن أحد أهم الأسباب وراء خسارة تلك الأراضي هو عدم قدرة أنظمة التخطيط الحضري في حماية تلك الأراضي من التدهور (قبها، 2014؛ صوالحة، 2007؛ وهدان، 2013؛ Raddad, 2015). كما أكد سامر رداد في دراسة سابقة بحثت في أسباب نقصان الأراضي الزراعية في المدن من وجهة نظر المخططين الحضريين الفلسطينيين – أن عدم سيطرة السلطات المحلية على التوسع العمراني غير المدروس للمدن، بالإضافة إلى ضعف الوعي والاهتمام من قبل المخططين بأهمية الزراعة داخل المدن كانت من أهم العوامل التي أدت إلى فقدان الأراضي الزراعية (Raddad, 2010). وأكدت ورشة عمل عقدت في قطاع غزة حول الزراعة الحضرية أن هناك ضعفاً في معالجة قضايا الزراعة الحضرية في قطاع غزة (Laeremans & Sourani, 2005). وأشار حسام الهدهد إلى أن الأنظمة التخطيطية في مدينة نابلس في الضفة الغربية بكل مستوياتها لم تراع قطاع الزراعة الحضرية في المدينة (Hudhud, 2007).

إشكالية الدراسة وفرضها وأهدافها:

على الرغم من أهمية الزراعة الحضرية في دعم التنمية الحضرية المستدامة وحصولها على دعم المجتمع الدولي، فإنها – للأسف – مازالت في عدد كبير من

دول العالم، وبخاصة في الدول النامية بما فيها فلسطين، تعتبر قطاعاً غير شرعي. ومتجاهلاً ومهمشاً، وهذا ما تفترضه هذه الدراسة في الحالة الفلسطينية. كما أن الأدبيات المعرفية في مجال الدراسات الحضرية التي عالجت قضايا المجتمع الزراعي الحضري من حيث خصائصه وأشكال تهميشه وسبل تمكينه، وبخاصة في حالات عدم الاستقرار السياسي، تعتبر نادرة؛ مما يظهر فجوة معرفية في مجال الدراسات الحضرية. لذلك، تهدف هذه الدراسة إلى تعرف خصائص المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني والمشكلات والتحديات التي تواجهه وتقديم مقترحات في سبيل تمكينه، وبخاصة في ظل حالات عدم الاستقرار السياسي. ويجب الإشارة إلى أن فلسطين تشكل نموذجاً فقط وأن نتائج هذه الدراسة يمكن أن تكون إضافة علمية وتطبيقية في كثير من مناطق العالم ولا سيما التي تعاني من حالات عدم الاستقرار السياسي.

المنهجية:

اعتمدت هذه الدراسة بشكل أساسي على المنهج النوعي والكمي، بالإضافة إلى الأسلوب الكارتوجرافي في جمع البيانات الأولية ذات العلاقة بالدراسة وأهدافها؛ ومن ثم معالجتها وتحليلها. شكل تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة أحد أهم الإشكاليات التي واجهت الباحث؛ وذلك بحكم أن المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني غير محدد أو معروف ويصعب حصره، لذلك لجأ الباحث إلى أسلوب العينة القصدية لإجراء الدراسة الميدانية. والعينة هي العناصر والحالات المحددة التي يتم اختيارها بأسلوب معين من مجتمع الدراسة؛ بهدف تحقيق أهدافها (عليان وغنيم، 2013). علمياً العينة القصدية لا يمكن تعميم نتائجها ولكن تعتبر أسلوباً فعالاً في معرفة خصائص الفئة المستهدفة من الدراسة (Bernard, 2002). لذلك تم اختيار ثلاث مدن رئيسة في منطقة الضفة الغربية لإجراء الدراسة فيها، وهي مدن نابلس في شمال الضفة الغربية، ومنطقة رام الله في الوسط، التي تضم تجمع ثلاث مدن، هي رام الله وبيتونيا والبيرة، كما اختيرت مدينة الخليل في جنوب الضفة الغربية حيث تشكل هذه المدن أكبر مدن الضفة الغربية كما هو موضح في الخريطة أدناه.

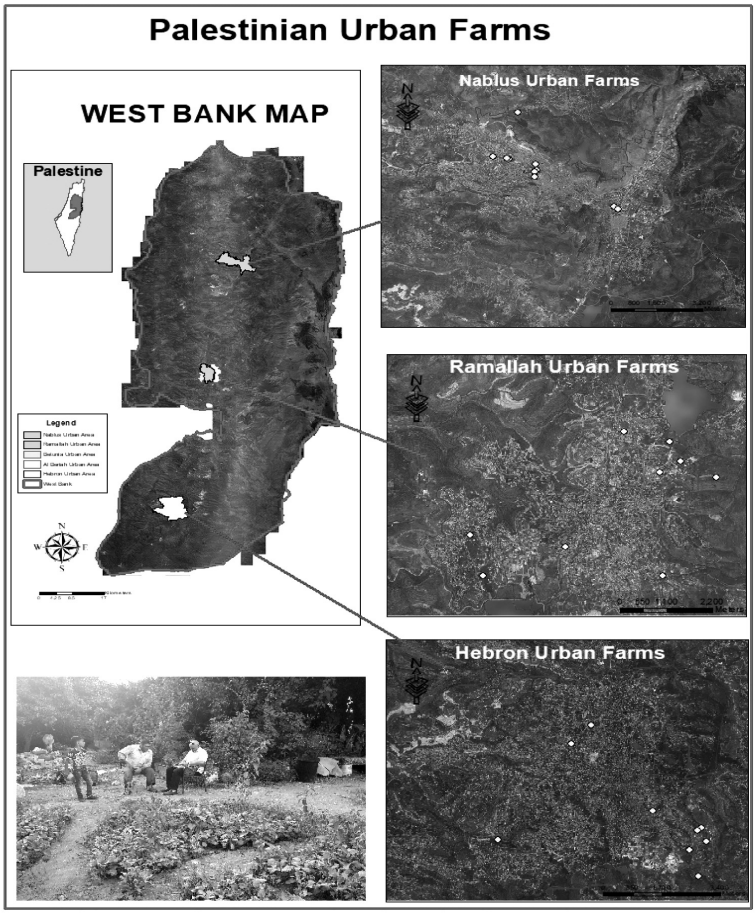

خريطة: منطقة الدراسة والمزارع الحضرية الفلسطينية المستهدفة

المصدر: قاعدة البيانات الجيومعلوماتية الخاصة بالمزارع الحضرية الفلسطينية، (من عمل الباحث).

تم التواصل مع مديريات الزراعة في المحافظات الثلاث؛ لأجل محاولة الحصول على أسماء المزارعين وعناوينهم على مستوى المحافظة للاتصال بهم وتحديد موعد للقيام بالمقابلات الشخصية والدراسة الميدانية، وتم اختيارهم بناء على معارين أساسيين، هما من يمارس النشاط الزراعي الربحي ويمارس نشاطه في منطقة حضرية أو شبه حضرية يمكن أن يكون ضمن العينة القصدية. بناءً على ذلك، اختير 30 مزارعاً حضرياً، وهو ما يبينه الجدول أدناه، موزعين على ثلاث مدن رئيسة، واختير 10 مزارعين من كل مدينة، ويبين الجدول رمز المزرعة والمدينة التي تقع

فيها، بالإضافة إلى موقع المزرعة في المدينة، كما يبين مساحتها بالمتر المربع ونوع المزرعة. وبالاعتماد على الإطار النظري للدراسة صمم النموذج الأولي للاستمارة البحثية، وأرسلت إلى خبراء للتحكيم، كما عقدت ورشة خاصة في مدينة رام الله بتاريخ 2017/5/10؛ لأجل تطوير الاستمارات البحثية والتأكد من صلاحيتها بحضور الخبراء وعدد من المزارعين الحضريين والمخططين في البلديات. واستخدم هذا الأسلوب في دراسات مشابهة مثل دراسة (Akimowicz et al., 2016)؛ حيث استخدم أسلوب المناقشات الجماعية لتحسين استمارات المقابلات الشخصية مع المزارعين وأصحاب العلاقة في دراسة الزراعة الحضرية بمنطقة جنوب أنتوريو – كندا.

جدول
الخصائص الجغرافية للمزارع الحضرية في مناطق الدراسة

Farm_Code	City	Farm_Location	Farm_Size_	Farm_Type
HF1	Hebron	Pre_Urban_Area	10000	Vegetaion
HF2	Hebron	Urban Area	30000	Mixed
HF3	Hebron	Pre_Urban_Area	5000	Vegetaion
HF4	Hebron	Urban Area	10000	Vegetaion
HF9	Hebron	Urban Area	3000	Animal
HF10	Hebron	Urban Area	4000	Vegetaion
HF5	Hebron	Urban Area	5000	Vegetaion
HF6	Hebron	Urban Area	6000	Vegetaion
HF8	Hebron	Urban Area	500	Animal
HF7	Hebron	Urban Area	500	Vegetaion
NF1	Nablus	Pre_Urban_Area	35000	Mixed
NF8	Nablus	Urban Area	8000	Vegetaion
NF6	Nablus	Urban Area	4000	Vegetaion
NF7	Nablus	Urban Area	10000	Vegetaion
NF4	Nablus	Urban Area	5000	Vegetaion
NF5	Nablus	Urban Area	100	Vegetaion
NF9	Nablus	Urban Area	1500	Vegetaion
NF2	Nablus	Urban Area	18000	Vegetaion
NF3	Nablus	Urban Area	2000	Animal
NF10	Nablus	Urban Area	2000	Vegetaion
RF2	Ramallah	Urban Area	3000	Vegetaion
RF1	Ramallah	Urban Area	1000	Vegetaion
RF3	Ramallah	Pre_Urban_Area	16000	Mixed
RF5	Ramallah	Urban Area	1000	Animal
RF4	Ramallah	Urban Area	100000	Vegetaion
RF7	Ramallah	Urban Area	1000	Vegetaion
RF6	Ramallah	Urban Area	2000	Vegetaion
RF9	Ramallah	Urban Area	1200	Vegetaion
RF9	Ramallah	Urban Area	10000	Vegetaion
RF10	Ramallah	Pre_Urban_Area	10000	Vegetaion

المصدر: قاعدة البيانات الجيومعلوماتية الخاصة بالمزارع الحضرية الفلسطينية، (من عمل الباحث).

اشتملت استمارة المزارعين الحضريين على الجوانب التعريفية بالمزارع والخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمزارعين، بالإضافة إلى الخصائص الجغرافية للمزارع الحضرية المستهدفة، وضمت جزءاً خاصاً بالمشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع الزراعي الحضري؛ حيث سمح للمزارع بطرح المشكلات التي تواجهه في نشاطه الزراعي، وتناولت الاستمارة البحثية علاقة المزارع بنظام التخطيط الحضري الفلسطيني المتمثل – بشكل رئيس – في البلديات. كما خصص جزء من الاستمارة للسؤال حول تجارب المزارعين ودورهم في دعم الأمن الغذائي الحضري الفلسطيني وبخاصة في حالات الحصار والحروب والانتفاضات الشعبية السابقة.

أجريت الدراسات الميدانية والمقابلات الشخصية في الفترة الواقعة بين 2017/8/1 والفترة 2017/10/1؛ حيث نفذت الزيارات الميدانية للمزارع الحضرية وأخذت نقاط تحديد المواقع الجغرافية (GPS) لها لتحديد مواقعها؛ ومن ثم ربطت بقاعدة البيانات الجغرافية في بيئة نظم المعلومات الجغرافية (GIS). كان معدل الفترة الزمنية للمقابلة الشخصية مع المزارع من 40 إلى 60 دقيقة، وسجلت صوتياً بعد أخذ الإذن من المبحوث بالتسجيل. بعد الانتهاء من العمل الميداني تم الانتقال إلى العمل المكتبي المتمثل في إعطاء كل مزرعة رمزاً خاصاً يعتمد على البيانات الجغرافية الخاصة بالمزرعة، وذلك على نحو ما هو موضح في الجدول أعلاه في خانة رمز المزرعة، وقسّم الرمز إلى ثلاث خانات، الأولى ترمز إلى أول حرف من المدينة مثل (N) نابلس، والثاني حرف (F) الذي يرمز إلى كلمة (Farm)، وتعني مزرعة، والخانة الثالثة ترمز إلى الرقم التسلسلي للمزرعة بحسب المدينة التي تتبع لها المزرعة، وبذلك نحافظ على سرية البيانات وخصوصية المبحوثين. أما عملية التحليل فقسمت إلى نوعين، الأول يتعلق بالتحليل الإحصائي الكمي واستخدم فيه برنامج التحليل الإحصائي (SPSS)؛ حيث تم استخدام التحليل الإحصائي الوصفي لأجل وصف الخصائص الاجتماعية والاقتصادية لمجتمع الدراسة وتعرّفها. أما النوع الثاني للتحليل فقد استخدم المنهج النوعي وتحليل المحتوى (Content Analysis)، وهو يعتبر من الطرق التحليلية المعروفة في مجال البحوث النوعية التي تهدف إلى تصنيف السلوك والتوجهات وإحصائها كمياً، وفيه يتم عدّ المرات التي يتكرر فيها السلوك (Babbie, 2007). فُرّغت الاستمارات والتسجيلات الصوتية وحددت التماثلات والتشابهات المنطقية بين إجابات المبحوثين، ومن ثم تم ترميزها حتى الوصول في

النهاية إلى الموضوعات الرئيسة (Main Themes). نتائج هذا التحليل قدمت لنا صورة شاملة ومعمقة لأهم إشكاليات المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني وتحدياته والقضايا ذات الأولوية التي يجب التركيز عليها لتطوير المزارعين الحضريين الفلسطينيين وتمكينهم؛ وهو ما يؤدي إلى تحقيق أهداف الدراسة.

النتائج:

هدفت هذه الدراسة إلى تعرف الإشكاليات والتحديات التي تواجه المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني؛ بهدف تطوير السياسات والآليات التي من الممكن أن تسهم في تمكين المزارعين الحضريين الفلسطينيين ودمج المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني في التنمية الحضرية الفلسطينية. لتحقيق ذلك فإننا في هذا الجزء عمدنا إلى تعرف الخصائص الجغرافية والاجتماعية والاقتصادية لمجتمع المزارعين الحضريين الفلسطينيين؛ ومن ثم تسليط الضوء على أهم الإشكاليات والتحديات التي تواجه هذا المجتمع، وذلك من وجهة نظر المزارعين أنفسهم. كما قمنا بتحليل البيئة الداخلية والخارجية للمجتمع الزراعي الحضري؛ بهدف الكشف عن أهم نقاط القوة والضعف والتحديات والإمكانات التي تشكل الأساس العلمي والمنهجي؛ بهدف تمكين هذا المجتمع وتنميته في المستقبل من خلال توجيه الانتباه وتحقيق الدمج والدعم للمزارعين الحضريين الفلسطينيين في البيئات الحضرية.

أولاً – الخصائص الجغرافية للمجتمع الزراعي الحضري:

المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني – بشكل عام – هو مجتمع مغيب وغير معروف للمؤسسات الحكومية والخاصة الفلسطينية، لذلك فإن أول التحديات التي واجهت الباحث كان تحديد إطار هذا المجتمع. هذه الدراسة تناولت المجتمع الزراعي من خلال العمل على عينة قصدية؛ حيث اختيرت عينة من ثلاثين مزارعاً حضرياً توزعوا على ثلاث مناطق جغرافية، هي مدينة نابلس في شمال الضفة الغربية، ومنطقة رام الله في الوسط التي ضمت ثلاث مدن، هي رام الله والبيرة وبيتونيا، وأخيراً مدينة الخليل في جنوب الضفة الغربية، وهو ما تبينه الخريطة السابقة، وقد تمت مقابلة 10 مزارعين في كل منطقة جغرافية، وذلك من خلال الدراسة الميدانية. الجدول السابق المستمد من قاعدة البيانات الجيومعلوماتية المبينة في نظام المعلومات الجغرافي (GIS) أظهر الخصائص الجغرافية الرئيسة للمزارع من حيث المدينة التي تقع فيها المزرعة، وموقع المزرعة إن كانت في داخل المنطقة الحضرية

التي حددت بالمنطقة التي يغطيها المخطط الهيكلي للمدينة (Urban Area) أو واقعة على حدود المنطقة الحضرية المعروفة (Pre-Urban Area). بلغ عدد المزارع الحضرية في داخل حدود المدن المستهدفة 25 مزرعة وهناك 5 مزارع في مناطق شبه حضرية. واعتماداً على الملاحظة الشخصية للباحث في الميدان وإجابات المزارعين ظهر تباين مكاني في الإشكاليات بين المناطق الحضرية وشبه الحضرية بالنسبة للزراعة الحضرية؛ فقد أظهرت نتائج الدراسة أن المزارع الحضرية تركزت مشكلاتها في الأبعاد الاجتماعية والقانونية في داخل البيئة الحضرية، مثل العلاقة مع الجيران والمشكلات مع البلدية، بينما ظهر أثر العوامل الجيوسياسية المتمثلة في أثر الاحتلال الإسرائيلي المباشر على المزارع في المناطق شبه الحضرية، مثل تدمير المزارع ومهاجمة المستوطنين للمزارعين، وتركزت هذه الآثار في منطقتي الخليل ورام الله، وبخاصة فيما يعرف بمزارع شارع 60، وهو شارع استيطاني يمتد من جنوب الضفة الغربية حتى شمالها، ويمر بالقرب من المدن والبلدات الفلسطينية في المقطع الطولي الأوسط من الضفة الغربية. بلغ متوسط مساحة المزارع الحضرية بمختلف أنواعها ومواقعها 10160م^2، وتوزعت بحسب نوع المزرعة إلى 4 مزارع حيوانية، وهي التي تعمل في مجال تربية الأبقار والأغنام والدواجن، و3 مزارع مختلطة بين النشاط الزراعي الحيواني والنباتي، و23 مزرعة خاصة بالنشاط الزراعي النباتي كالخضار والأشجار المثمرة مثل كروم العنب والزيتون واللوزيات.

ثانياً – الخصائص الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع الزراعي الحضري:

أظهرت نتائج الدراسات الميدانية والتحليل الإحصائي الوصفي أن نسبة الذكور بين المزارعين وصلت إلى 100%؛ إذ لم يرصد أي امراة مسؤولة عن مزرعة من المزارع الحضرية. وبلغ متوسط أعمار المزارعين نحو 50 عاماً، وهذا يدل على أن مجتمع المزارعين الحضريين الفلسطينيين مجتمع كبير السن نسبياً ويعطي مؤشراً على أن هناك عزوفاً من قبل الشباب بشكل عام عن مهنة الزراعة الحضرية. كما بلغ متوسط سنوات الخبرة في المجال الزراعي نحو 24 سنة، وهذا يعكس أن المزارعين الحضريين في فلسطين لهم خبرة جيدة في مجال الزراعة وهو ناتج من ارتفاع أعمار المزارعين الحضريين بشكل عام. أظهرت نتائج التحليل الإحصائي الوصفي للمستوى التعليمي أن 10% من المزارعين الحضريين هم من فئة المرحلة الابتدائية، و40% من فئة المستوى الإعداد،ي ونحو 23,3% من فئة المستوى

الثانوي، و16,7% من المرحلة الجامعية الأولى، و10% من حملة شهادات عليا، ويظهر هذا المؤشر أن أكثر من 60% من المزارعين هم من مستوى أقل من جامعي، وهذا يعكس تراجع المتعلمين بشكل عام عن الخوض في تجربة الزراعة الحضرية. أما ارتباط المزارعين الحضريين بمهنة الزراعة كمهنة رئيسة؛ فأظهرت النتائج أن 70% من المزارعين يعملون بمهنة الزراعة كمهنة رئيسة، و30% منهم يعملون في الزراعة كمهنة مساندة لمهنتهم الرئيسة التي تنوعت بين موظف حكومي وتاجر وصاحب مهنة حرفية.

بلغ متوسط الأسرة بين المزارعين الحضريين الفلسطينيين نحو 6 أفراد، وهذا يعكس حاجة المزارعين إلى المساعدة في الأعمال الزراعية؛ ومن ثم يظهر حجم الأسرة الزراعية في المدينة الفلسطينية، وبالطبع هذا يعكس مدى مساهمة العائلة في الزراعة الحضرية الفلسطينية؛ حيث أظهرت النتائج أن 76,7% من العينة تعتبر الزراعة الحضرية الفلسطينية زراعة عائلية؛ أي تعتمد بشكل أساسي على العائلة سواء الإخوة أو الأولاد أو حتى الزوجة. أما نسبة المزارع التي تعتمد على أيد عاملة مستأجرة فقد بلغت 3,3%، وبلغت المزارع التي تعتمد على العائلة والأيدي العاملة المستأجرة نحو 20%، وهذا يؤشر على أن نظام الزراعة الحضرية يعتمد – بشكل أساسي – على النظام العائلي المتوارث؛ أي أن الابن يعمل مع والده في الزراعة وتنتقل المهنة معه عبر الزمن، ولكن لوحظ من قبل الباحث خلال المقابلات والزيارات الميدانية أن هذه الظاهرة تتراجع مع الزمن وأن الأبناء يفضلون العمل في مهن أخرى غير الزراعة.

أما الأبعاد الاقتصادية للزراعة الحضرية فأظهرت النتائج أن هناك ارتفاعاً في نسبة الاعتماد على النشاط الزراعي كنشاط رئيس من حيث الدخل؛ إذ أظهرت الدراسة أن نحو 80% من دخل الأسرة الزراعية الحضرية هو من النشاط الزراعي، وهذا يظهر أن هذا النشاط يدعم الاقتصاد العائلي لتلك الأسر، وأن الزراعة ليست بالنشاط الثانوي بالنسبة لهم. بينما بلغ متوسط الإنفاق السنوي للمزارع على النشاط الزراعي نحو 56000 شيقل سنوياً (15000 دولار)، وعند سؤالهم عن الدخل امتنع البعض عن التصريح والبعض عجز عن الحساب؛ لأنه لا يعرف كم يدخل عليه بالضبط، ولكن راوحت بين 5000 و100000 شيقل في السنة (1400–2800 دولار) ومن خلال ملاحظة الباحث تبين – بالفعل – أن بعض المزارعين لا يعرفون ما يدخل وما يدفع وعبر بعضهم عن ذلك بالقول: "**والله ما بنحسب بالضبط بس بنخليها على**

البركة"، ويعكس هذا المؤشر أن بعض المزارعين لايمتلك معلومات حقيقية عن نشاطهم الزراعي من حيث المردود، وأن هناك خللاً في الإدارة المالية للمزرعة.

عبر جميع المزارعين عن أن نشاطهم الزراعي ممول بشكل ذاتي، وأنه لايوجد دعم مادي لهم في أنشطتهم الزراعية الحضرية. أما التسويق فأظهرت النتائج أن 26,7% من المبيعات تتم في المزرعة نفسها، و56,7% تتم في السوق أو ما يسمى بالحسبة، و16,7% يتم التسويق بشكل مختلط؛ أي في المزرعة والسوق. أما مدة الزراعة فعبر 46,7 % من المزارعين عن أن زراعتهم تكون على مدار العام، و53,3% كانت زراعتهم موسمية؛ ويعود ذلك لأحوال الطقس وعدم تجهيز مزارعهم بشكل ملائم للزراعة على مدار العام؛ وهو ما يعكس المستوى الاقتصادي للمزارعين الحضريين الفلسطينيين بشكل عام. وعند سؤالهم إن كانوا يصنعون منتجاتهم الزراعية ويبيعونها كمنتجات صناعية، عبر 80% منهم عن أنهم لا يقومون بالتصنيع، وأن 20% منهم فقط يصنع بعض المنتجات الزراعية، مثل الألبان والجبنة والمخللات وغيرها من المنتجات الغذائية المصنعة. وذكر بعضهم أن تصنيع المنتجات الزراعية يحتاج إلى أيد عاملة ومعدات، وهي غير متوافرة، وأن المنافسة من قبل التجار لاتسمح لهم بالاستفادة من التصنيع. بلغت نسبة المزارعين الذين يعتمدون على المعدات اليدوية والتقليدية في الزراعة 90%، في حين بلغت نسبة من يستخدمون الآلات والمعدات في مزارعهم 10% فقط؛ وهذا يعكس نوعية الزراعة الحضرية الفلسطينية ومستواها، ويدخلها في خانة الزراعة التقليدية القديمة. أظهرت نتائج الدراسة أن 73,3% من المزارع الحضرية هي مزارع نباتية، مثل كروم العنب وأشجار مثمرة وخضار، وأن 16,7% هي مزارع حيوانية مثل الأبقار والأغنام والدواجن، وهناك 10% من المزارع تعتمد على النظام المختلط الحيواني والنباتي؛ ويعود ذلك إلى صعوبة وجود مزارع حيوانية في المدن بسبب الرائحة ومخاطرها، ويلاحظ وجود تلك المزارع في المناطق شبه الحضرية.

ثالثاً – المشكلات والتحديات التي تواجه المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني من وجهة نظر المزارعين الحضريين:

1 – البعد الاقتصادي:

شكل تذبذب أسعار المنتجات الزراعية للمزارع الحضرية الفلسطينية إحدى أهم المشكلات التي تواجه المزارع الحضري الفلسطيني؛ حيث أكد المزارع (HF2)

في مدينة الخليل أنه "**لا يوجد أسعار جيدة لمنتجاتنا الزراعية؛ وذلك بسبب إغراق السوق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية؛ مما يصب في مصلحة التاجر الفلسطيني الذي يتاجر فقط ولا يهتم إلا بالربح المادي ولا يهمه المصدر وبخاصة المنتجات المهربة**". المزارع من مدينة نابلس (NF6) قال: "**ضعف التسويق وتذبذب الأسعار من أكثر المشكلات التي نعانيها ؛ حيث تؤثر على العائد المادي للزراعة؛ مما يضعف المزارع اقتصادياً**". كما أكد المزارع (HF8) وصاحب مزرعة دواجن بياض في مدينة الخليل ذلك حيث قال: "**إن دخول البيض الإسرائيلي إلى السوق الفلسطينية دون رقابة صارمة من قبل المسؤولين في وزارة الزراعة يؤدي إلى ضعف التسويق وانخفاض الأسعار للبيض الفلسطيني؛ مما يجبرنا على تسويق منتجاتنا بأنفسنا والبحث عن محالّ المفرق لبيع البيض ومن ثم نتكبد خسائر فادحة**"، وأكد المزارع نفسه التأثير السلبي للمضاربة بين كبار تجار البيض على أسعار البيض في السوق الفلسطينية.

ترك المزارع الحضري الفلسطيني وحيداً في مواجهة تحديات السوق والكوارث السياسية والمناخية؛ وهو ما أدى إلى إضعافه بشكل كبير. يقول أحدهم: "**لا يوجد دعم مالي لنا في حال خسارتنا للمنتجات الزراعية نتيجة الكوارث المناخية**" (HF2). كما شكل نقص المياه في المدن الفلسطينية ارتفاعاً في أسعارها؛ حيث يصل سعر المتر في بعض المدن إلى أكثر من 15 شيقل؛ أي 4 دولارات. قال المزارع (HF3): "**أجمع مياه الأمطار في بئر جمع قمت بحفره ولكن عند نفاد الماء أجبر على شراء (تنكات) ماء تصل إلى 15 شيقل للمتر المكعب**". كما أن ارتفاع أسعار الأدوية والأسمدة يشكل إحدى أهم الإشكاليات التي تواجه المزارعين الحضريين اقتصادياً.

يمكننا استنتاج أن وقوع فلسطين تحت الاحتلال الإسرائيلي وسيطرته على الجوانب الاقتصادية للمجتمع الفلسطيني ينعكس سلباً على القوة الاقتصادية للمزارعين الحضريين، وكذلك ضعف الرقابة على الأسواق يؤدي إلى دخول بضاعة إسرائيلية مهربة من المنتجات الزراعية، مثل الخضار والعنب والدواجن؛ ومن ثم يؤدي إلى إضعاف المزارع الحضري الفلسطيني بشكل كبير. كما يشكل استغلال بعض التجار الكبار للأوضاع السياسية وعدم السيطرة على السوق إلى التلاعب بالأسعار والاحتكار بهدف تحقيق الربح المادي للتجار على حساب المزارعين الحضريين.

2 – البعد الاجتماعي:

صرح المزارع (HF7) أن "**هناك تراجعاً في الأيدي العاملة في الزراعة؛ بسبب توجه الشباب للعمل في إسرائيل؛ لأن العائد المادي أفضل، فضلاً عن أن نظرة المجتمع للمزارع نظرة سلبية**". وعند سؤاله لماذا؟ صرح بأنه "**في مدينة الخليل ينظر إلى المزارع على أنه أقل درجة من التاجر والصانع أو حتى العامل في إسرائيل**"، على حد تعبيره. وأيده في ذلك المزارع من نابلس (NF3)؛ حيث قال: "**نظرة الناس للمزارع دونية في المدينة؛ لأن المردود المادي للزراعة قليل ومهنة الزراعة مهنة متعبة، حتى إن بعض العائلات لا تفضل تزويج بناتها لمزارعين خوفاً على ابنتهم من العمل في المزرعة، وبعضهم يشترط في عقد الزواج عدم عمل ابنته في الزراعة**".بالفعل تعتبر فئة المزارعين الحضريين ضعيفة اجتماعياً، وذلك في ظل المقارنة مع المهن الحضرية الأخرى التي تعتبر أفضل من الناحية الاجتماعية، حتى إن الشباب يهجرون مهنة آبائهم إلى مهن أخرى، ومنهم من يهاجر خارج البلد للعمل في التجارة أو كعامل، ويفضل ذلك على أن يعمل في الزراعة مع والده، وصرح المزارع (RF2) من رام الله: "**أنه ورث مهنة الزراعة عن والده وأنه متمسك بمهنته حتى الممات. وقال: انظر من يساعدني إنها ابنتي، وهي الوحيدة التي تساعدني في زراعة الأرض وأبنائي في أمريكا**". مخاطر الزراعة الحضرية – مثل الرائحة المزعجة – أثرت على العلاقات الاجتماعية في المجتمع الزراعي الحضري حتى وصلت في حالات إلى الشجار والقطيعة. مثل حالة المزارع (HF5)؛ حيث عبر: "**نعم توجد مشكلة مع جيراني بسبب رائحة الزبل تصل في بعض الحالات إلى الاشتباك، ولولا دعم عائلتي لتدهورت الأمور أكثر وهم يشتكون علي دائماً**".

3 – البعد البيئي والصحي:

اعتماد المزارعين الحضريين الفلسطينيين في كثير من الحالات على الطرق التقليدية يؤدي إلى ظهور مشكلات بيئية مثل الرائحة المزعجة وبعض الأمراض، ويصل الأمر في بعض الأحيان إلى حد الاشتباك مع الجيران، مثل حالة المزارع (HF5) "**نعم توجد مشكلة مع جيراني بسبب رائحة الزبل تصل في بعض الحالات إلى الاشتباك ولولا دعم عائلتي لتدهورت الأمور أكثر، وهم يشتكون علي دائماً ويطلبون مني استخدام سماد كيماوي وأنا ضد هذا؛ لأنه مضر بالمنتجات الزراعية**"، وتجدر الإشارة إلى أن المزارع (HF5) يزرع في منطقة تقع في قلب مدينة الخليل.

كما أن نقص المياه وارتفاع أسعارها يؤدي إلى لجوء المزارع الحضري في كثير من الحالات إلى حفر بئر جوفي بطريقة غير شرعية؛ مما يؤثر على المخزون المائي الجوفي، وهذه الظاهرة تتركز في مدينة الخليل؛ حيث أكد المزارع (HF10) أن كثيراً من المزارعين في مناطق H2 في الخليل يقومون بحفر آبار جوفية تحت منازلهم بطريقة غير قانونية والاستفادة منها في الزراعة والصناعة والبيع، وقال: "**أنا عندي بئر قمت بحفره في أرضي؛ حيث إنني لا أستطيع الزراعة دون مياه ولا أستطيع دفع ثمن المياه وإذا لم أحفر البئر لا أستطيع الاستمرار بالزراعة**". من جهة أخرى ظهرت مشكلة من نوع آخر في مدينة نابلس وهي رمي النفايات من قبل جيران المزارعين في أراض زراعية مملوكة لمزارعين حضريين، مثل حالة المزارع (NF6)؛ حيث قال: "**من المشكلات الحقيقية التي تواجهني في مزرعتي رمي النفايات المنزلية من العمارات السكنية المجاورة وعدم قيام البلدية بإزالة تلك المخلفات؛ مما يؤدي إلى الضرر بالمزرعات وضياع مساحات من المزرعة بالإضافة إلى تجمع القوارض والكلاب في مزرعتي**"، وهذه المشكلة تعطي بعداً آخر للمشكلات البيئية والعلاقات الاجتماعية في المجتمع الحضري الفلسطيني.

4 – البعد السياسي والجيو سياسي:

فلسطين تعاني من ظروف سياسية وجيو سياسية معقدة، تتمثل في الأساس بالاحتلال الإسرائيلي للأرض الفلسطينية بشكل مباشر والسيطرة على مواردها بما فيها أهم مورد وهو الأرض، وكذلك وجود سلطة وطنية فلسطينية ذات سيطرة منقوصة على بعض المناطق. يمكننا القول: إن العامل السياسي في فلسطين يمس كل الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والبيئية الفلسطينية؛ لذلك سنحاول هنا رصد أثر العامل السياسي والجيوسياسي على المجتمع الزراعي الحضري من جهة وكذلك دور هذا المجتمع في دعم الأمن الغذائي الحضري في فلسطين خلال فترة الحروب والانتفاضات الشعبية الفلسطينية من جهة أخرى. أول أشكال هذا التأثير هو التأثير المباشر للجيش الإسرائيلي والمستوطنين على الزراعة الحضرية الفلسطينية؛ حيث قال المزارع (HF1): "**مزرعتي على أطراف مدينة الخليل الشرقية وهناك صعوبة في الوصول إلى مزرعتي بسبب مستعمرة كريات أربعة وإغلاق المدخل الرئيس لمدينة الخليل على شارع 60 الالتفافي؛ مما يجبرني في كثير من الأوقات إلى سلوك طرق أبعد من أجل الوصول إلى مزرعتي**". وقال المزارع نفسه: "**لقد تعرضت لمضايقات المستوطنين على طريق 60؛ مما شكل خطراً على حياتي**

وحياة أبنائي أكثر من مرة وتعرضت مزرعتي للسرقة أكثر من مرة بسبب الضعف الأمني الفلسطيني في المنطقة".

برزت صورة أخرى من صور الصراع بين المزارعين الحضريين والجيش الإسرائيلي، التي تمثلت في مزارعي شارع 60؛ حيث صرح أحد مزارعي هذا الشارع قائلاً: "**أنا آخذ المياه من الأنابيب الإسرائيلية الممتدة على طول الشارع لري مزروعاتي وذلك حقي لأن المستوطنين يحصلون على المياه بكميات كبيرة دون حق وأنا مزروعاتي تموت من العطش وأرضي تجف، الجيش والمستوطنون دمروا مزرعتي أكثر من مرة ويهددونني باستمرار ويسيرون دوريات عسكرية لملاحقتنا ولكن أنا مستمر؛ لأنه لا يوجد بديل والمهم أنني أرى أنه حق لي**" (HF3). وتجدر الإشارة إلى أن حالة المزارع (HF3) تتكرر مع عدد من مزارعي شارع 60 حول مدينة الخليل، على حد تعبيره. ويتكرر المشهد في المضايقات الإسرائيلية للمزارعين الحضريين ولا سيما على أطراف المدن الفلسطينية، مثل حالة المزارع من رام الله الذي صرح "**مزرعتي التي أزرع بها قمحاً وشعيراً تقع بين مدينة البيرة ومستعمرة بيت إيل ودائماً تحدث مواجهات بين الشبان والجيش فوق أرضي؛ مما يدمر الزرع؛ لذلك أنا لا أزرعها الآن ولا يوجد أي دعم أو تعويض عن هذا الضرر**".

صرح صاحب مزرعة الدواجن في مدينة الخليل: "**أتعرض بشكل مستمر للتهديد بهدم مزرعتي من قبل قوات الاحتلال؛ لأنها تقع في مناطق C**" (HF8). **ومناطق** (C) **هي المناطق التي تقع تحت السيطرة الإسرائيلية الأمنية والإدارية بحسب اتفاقيات السلام، وهي تشكل أكثر من 60% من أراضي الضفة الغربية. من جهة أخرى يظهر التأثير غير المباشر للاحتلال من خلال التأثير على الأسواق الفلسطينية، وذلك بغزو الأسواق الفلسطينية بالمنتجات الزراعية الإسرائيلية التي تدخل بشكل رسمي؛ أو غير رسمي مما يضر بالمنتجات الزراعية الفلسطينية؛ وذلك لصالح التجار، وهذا ما تم عرضه في الجزء الخاص بالمشكلات الاقتصادية.**

أما عن دور الزراعة الحضرية في دعم الأمن الغذائي الحضري الفلسطيني بشكل عام وفي حالات الحرب والحصار والانتفاضات الشعبية بشكل خاص فقد تحدث بعض المزارعين الحضريين الفلسطينيين عن تجربتهم في مدنهم؛ حيث صرح المزارع (RF2) في منطقة بيتونيا بأن "**الجدار فصلني عن أرضي التي أصبحت تقع خلف الجدار، صرت أدخل بتصاريح وأوقات محددة، وفي كثير من**

الأوقات أمنع من الوصول إلى أرضي غرب مدينة بيتونيا". وعند سؤاله حول الأحوال السياسية ودور الزراعة الحضرية في أوقات الحرب ذكر المزارع (RF2) وهو مبتسم أنه "**خلال انتفاضة الأقصى كان السكان والجيران الذين يشتكون علي اليوم هم من كانوا يأتون لجمع الخضار والغذاء لعائلتهم في الانتفاضة الثانية بين عامي 2000– 2004**".

أكد هذا الدور المزارع (RF3)، وهو صاحب مزرعة كبيرة على أطراف مدينة البيرة الشرقية قائلاً: "**أنا موجود هنا لحماية أرضي من الاحتلال الذي يحاول جاهداً محاربتي أيضاً من خلال تهديدي بالهدم بسبب قرب مزرعتي من الشارع الاستيطاني 60 والمحاذي لمستعمرة بيت إيل الإسرائيلية، وكذلك هناك مشكلة الخوف من المستوطنين؛ حيث إنني هنا في مزرعتي لحمايتها ولكن هناك قلقاً دائماً وسبب وجودي هنا هو وطني وأنا واع لذلك**". وعند سؤاله حول دور الزراعة الحضرية في حالات الحرب أكد المزارع (RF3) على أهمية الموضوع وقال: "**لنا تجربة ؛حيث في عام 2002 حاولنا زراعة 15 دونم خضار لتزويد مدينة البيرة بالغذاء، وكان هناك بعض الشباب يساعدوننا ولكن بعد فترة أصبح هؤلاء المتطوعون يطلبون أن يكون لهم مردود مادي وراء الزراعة؛ مما أفشل الفكرة مع العلم أن لدينا مزرعة مجتمعية يشارك فيها عدد من المتطوعين. وأضاف خلال فترة الانتفاضة كان سكان المدينة يأتون إلى المزرعة للحصول على غذائهم وفي حالات كثيرة دون مقابل**". أما عند سؤال المزارع (RF5) حول دور المزارع الحضري الفلسطيني خلال الحروب فذكر أنه "**خلال انتفاضة الأقصى حوصر عدد من قوات الأمن الفلسطيني داخل مقر الارتباط العسكري بالقرب من مزرعتي وانقطع عنهم الغذاء لأيام، وقمت أنا وزوجتي بتزويدهم بالغذاء خلال الحصار من خلال تهريبه عبر السياج**".

5 – البنية التحتية والخدمات:

البنية التحتية والخدمات تعتبر إحدى المشكلات التي تواجه المجتمع الزراعي الحضري؛ حيث عبر عدد من المزارعين أن الطرق الترابية وعرة وغير مؤهلة؛ مما يصعب عليهم الوصول إلى الأراضي الزراعية وبخاصة في المناطق شبه الحضرية، وقال أحد المزارعين في مدينة الخليل: "**الطريق إلى مزرعتي وعرة ونعاني من عدم تأهيل الطريق**" (HF2). وأكد المزارع (HF9)" **نحن في منطقة H2 التي تخضع للسيطرة الأمنية الإسرائيلية؛ حيث لا تقوم البلدية بأي تعبيد للطرق، ونحن قمنا**

على حسابنا الخاص بشق الطريق ومد خطوط الكهرباء للمزرعة، ونحن لدينا معدات لحلب الأبقار وثلاجات ولا يمكن أن نستمر من دون كهرباء وماء". ومن جهة أخرى ذكر المزارع (NF1) من نابلس أن "**الطريق وعرة إلى مزرعتي مما يصعب وصولي ولا يوجد شبكة كهرباء تصل إلى المنطقة**". كما ذكر المزارع (RF3) في مدينة البيرة الواقعة في منطقة رام الله "**لم تقبل البلدية توصيل الكهرباء إلى مزرعتي مع العلم أنهم أوصلوا الكهرباء إلى جيراني وأعتقد أن ذلك للضغط علي من أجل ان أخلي المزرعة وقالوا بصراحة ارحل إلى منطقة قروية واحصل على الكهرباء من هناك**". بينما عبر المزارع (NF6) عن هذه المشكلة حين قال: "**الجيران يرمون النفايات في أرضي ومزرعتي دون تدخل من قبل البلدية**". ومن جهة أخرى قال المزارع (RF8): "**هنالك ضعف في الخدمات الإرشادية حول الأمراض الزراعية وسبل مواجهتها ونحن نجرب فقط، ولكن في حالات كثيرة دون جدوى ونخسر جزءاً من المحصول**".

6 – العلاقة مع المؤسسات ذات العلاقة بالزراعة الحضرية:

عبر كثير من المزارعين الحضريين عن أنهم فئة متجاهلة من قبل وزارة الزراعة كمزارعين في المدن وأن الوزارة تهتم بالمزارعين في القرى فقط على اعتبار أن الزراعة نشاط ريفي، وقد عبر المزارع (RF10) بالقول: "**لا يوجد دعم كافٍ لنا كمزارعين**". ويمكننا القول بشكل عام: إن المزارعين لا يشعرون بالرضا عن دعمهم وعلاقتهم مع وزارة الزراعة. أما البلدية التي تمثل نظام التخطيط الحضري في فلسطين فأكد جميع المزارعين دون استثناء عدم وجود أي علاقة واتصال مع البلدية كمزارعين حضريين بهدف تنميتهم بل على العكس – في كثير من الحالات – تصبح العلاقة سيئة؛ حيث إن البلدية تحاربهم، على حد تعبيرهم، ومنهم المزارع في مدينة الخليل الذي قال: "**علاقتي مع البلدية سيئة حيث إن البلدية تحاربني قانونياً على اعتبار ان مزرعتي تضر بالجيران ويحاولون دائماً طردي من المزرعة التي أعتاش منها أنا وعائلتي ولكن في المقابل عندما أبيع منتجاتي في الحسبة تجني مني البلدية 2% ضريبة، أين العدل؟**" (HF5).

تشابهت آراء مزارعين من مناطق نابلس ورام الله مع مزارعي الخليل؛ حيث قال أحدهم: "**البلدية تحاربني بسبب رائحة الزبل حيث إنني أستخدم روث الحيوانات من 40 سنة مضت ولم يكن هناك سكان واليوم أصبح جيراني يشتكون علي ويحاولون منعي من الزراعة والبلدية تساعدهم وتضغط علي، ماذا أفعل؟**"

(RF2). وقال المزارع (RF3): "**البلدية تحاربني بكل قوة ولا تقبل أن تمدني بالكهرباء**" وعند سؤاله لماذا؟ أجاب: "**لأنها لا ترغب بنشاط زراعي في المدينة؛ وذلك لأن وجود مزرعتي التي تحتوي على أغنام ودواجن تضر بسعر الأراضي المجاورة التي هي ملك لبعض المتنفذين في المدينة، حتى إن البلدية طلبوا مني أكثر من مرة أن أنقل مزرعتي إلى قرية بعيدة في الأرياف وترك أرضي وأنا رفضت وقمت بزراعة أرضي وإنشاء مزرعتي على أرضي**". وذكر مزارع آخر في مدينة البيرة "**لا يوجد أي علاقة مع البلدية ولا يوجد اعتراف بالمزارعين الحضريين من قبل المؤسسات ذات العلاقة**"، وعند سؤاله كيف لا تعترف المؤسسات بكم؟ ذكر "**والدي ذهب لوزارة الزراعة وسجل كمزارع للحصول على المساعدات وقاموا بتسجيله على فئة البدو والرعاة ولكن عند توزيع المساعدات قاموا بحجب المساعدات عنه، وحذف اسمه من القائمة، وعند سؤالهم عن السبب ذكر الموظف أنه يسكن في المدينة ولا يوجد دعم لمزارعي المدن**" على حد تعبيره (RF5).

ومن جهة أخرى أكد المزارع في المنطقة نفسها (NF3) "**أنا مزارع ورث المهنة عن أبيه وكان لنا مزرعة أبقار في وادي التفاح ولكن البلدية ضغطت علي من أجل الخروج مع أن محلي التجاري لبيع الحليب ومنتجات الألبان قريب من مزرعتي ولكن تم إجباري على إغلاق مزرعتي والانتقال إلى بلدة قروية خارج نابلس، حاولت أن أكون قريباً من مدينة نابلس من أجل محلي التجاري، ولكن دون جدوى إلى أن نقلت مزرعتي من مدينة نابلس إلى محافظة أخرى وبعيدة عن المدينة، وفي حال إغلاق المدينة بأي شكل فأنا سأغلق محلي هنا في مدينة نابلس**". بشكل عام يوجد علاقة ضعيفة مع وزارة الزراعة وهي تتسم بالتجاهل بشكل عام، أما مع البلدية فلا يوجد علاقة إيجابية وتتسم العلاقة بالسلبية حتى تصل إلى المحاكم في بعض الأحوال، على حد تعبير المزارعين.

7 – البعد التعليمي والثقافي:

ضعف المعرفة العلمية الزراعية بين المزارعين يشكل مشكلة في حالات معينة مع وجود خبرة طويلة لهم في مجال الزراعة، ولكن المعرفة الجديدة حول تطور الأدوية والعلاجات لا تصل للمزارعين بشكل فعال، وفي ذلك قال المزارع (HF7): "**لا يوجد إرشاد لنا بأنواع الأمراض التي تصيب المزروعات وكيفية معالجتها ونحن نذهب إلى محل بيع الأدوية الزراعية ويقول لنا خذ هذا الدواء ونجرب من دون فائدة**

ونعود ونأخذ دواء آخر ومن دون فائدة، مللنا من هذا الوضع لا أحد يعرف ما مشكلة الزرع". ومن جهة أخرى ثقافة الزراعة الحضرية غير منتشرة في المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني بشكل عام، وقال عن هذا الموضوع المزارع والمهندس الزراعي (RF7) وهو عامل في مشتل في مدينة رام الله: "**إن معظم زبائني في المشتل يميلون إلى شراء نباتات ذات منظر جمالي، ونادراً ما يطلب أحد مزروعات من أجل الإنتاج الزراعي، وكثير من زبائني يفتقرون إلى المعرفة الأساسية بالزراعة**". هذا يعكس – بشكل عام – توجه سكان المدن في فلسطين حول الزراعة الحضرية، وهو منحصر بشكل عام في البعد الجمالي وليس توجهاً إنتاجياً، وهذا يعكس جزءاً من الثقافة الحضرية الفلسطينية. ولكن هناك بعض المحاولات التي يجب الإشارة إليها، مثل مزارع يعمل فراناً، وهو في الأصل مهندس زراعي حيث قال: "**ابتعدت عن الزراعة أكثر من 15 سنة ولكن أحاول الآن العودة لمهنتي الأصلية من خلال تجربة الزراعة المائية على السطح وأتمنى النجاح**" (NF5).

8 – الأرض:

تعتبر الأرض المكون الأساسي للزراعة الحضرية في المدن وتعتبر من أكبر التحديات التي تواجه مزارعي المدن الفلسطينية، والمشكلة الحقيقية هي محدودية الأرض الزراعية في المدن الفلسطينية، ولكن ليس لأن الأرض لا تصلح للزراعة؛ إذ إن معظم الأراضي في المدن الفلسطينية هي أراضٍ خصبة، وفي حالات محددة لا تصلح للبناء وتحتاج إلى تكلفة إنشائية كبيرة، وهو ما عبر عنه المزارع (RF4) من مدينة البيرة حيث قال: "**كنا دائماً نزرع في أرض (البالوع) التي تقع إلى شمال مدينة البيرة، وهي تعتبر أرضاً خصبة وسميت بالبالوع؛ لأنها تبلع الماء وتتجمع بها امطار الشتاء وتبقى فيها لمدة طويلة والبناء فيها صعب، ولكن الآن تعتبر من أغلى أراضي البيرة والزراعة فيها تتقلص يوماً بعد يوم**".

العامل الجيوسياسي يؤدي دوراً مهماً في محدودية الأراضي الزراعية؛ وذلك بسبب عدم السماح للمدن الفلسطينية بالتمدد العمراني، وهذا ما أكدته كثير من الدراسات العلمية على مختلف المدن الفلسطينية، وعدم سماح الاحتلال الإسرائيلي للمدن بالتوسع أدى إلى محدودية الأراضي للبناء، وبذلك أصبحت أسعار الأراضي مرتفعة جداً؛ مما أدى إلى منافسة مكانية شرسة على الأراضي في المدن لصالح الاستخدامات الأخرى وخسارة الأرض الزراعية. من جهة أخرى ظهرت مشكلة

صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية بسبب العوائق الجيوسياسية مثل الحواجز العسكرية وجدار الفصل العنصري والطرق الالتفافية. وقد عبر أكثر من مزارع عن صعوبة وصوله إلى أرضه الزراعية في أطراف المدن، مثل المزارع (HF1) الذي قال: "**مزرعتي على أطراف مدينة الخليل الشرقية، وهناك صعوبة في الوصول إلى مزرعتي بسبب مستعمرة كريات أربعة وإغلاق المدخل الرئيس على شارع 60 الالتفافي؛ مما يجبرني في كثير من الأوقات إلى سلوك طرق أبعد من أجل الوصول إلى مزرعتي**". وهذا الطرح أيده المزارع (RF2) من مدينة بيتونيا، التي يقتطع جدار الفصل العنصري أجزاء من الأراضي الزراعية في شرق وجنوب شرق المدينة؛ حيث قال المزارع: "**أنا أحتاج لتصريح من الجيش الإسرائيلي للوصول إلى أرضي خلف الجدار، وفي حالات كثيرة لا يسمحون لي بخدمة أرضي وقطف الثمار وبخاصة في موسم الزيتون الذي هو مهم لي**" وعبر المزارع (RF5) وهو صاحب مزرعة أغنام في مدينة البيرة؛ حيث قال: "**الجيش يمنعنا من الوصول إلى المراعي؛ مما يجبرنا على شراء الغذاء للحيوانات وهذا يكلفنا أكثر**".

المناقشة:

ستتركز المناقشات في هذه الدراسة حول اتجاهين رئيسين، الأول تهميش المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني من حيث أشكاله وأسبابه التي ترتبط – بشكل أساسي – بإشكاليات تتعلق بالمجتمع الزراعي الحضري نفسه ومن جهة أخرى قضايا تتعلق بالمجتمع الحضري الفلسطيني ومؤسساته. أما الاتجاه الثاني فهو سبل تمكين المجتمع الزراعي الحضري في المستقبل من خلال طرح مقترحات وسياسات يمكن تبنيها من قبل صناع القرار الحضريين والمؤسسات ذات العلاقة؛ بهدف تنمية المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني وتمكينه. تمثلت إشكاليات المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني بإشكاليات داخلية ترتبط بالمزارعين أنفسهم، وهذا جعلهم عرضة لسهولة التهميش من قبل الفاعلين الآخرين في المجتمع الحضري سواء بشكل مباشر أو غير مباشر. ومن أهم هذه الإشكاليات ضعف التنظيم الاجتماعي والمؤسساتي؛ حيث لايوجد أي إطار اجتماعي أو مؤسساتي ينظم عملهم ويدافع عن حقوقهم في المدينة التي يشكلون جزءاً من نظامها الاجتماعي والاقتصادي والبيئي؛ مما غيب هويتهم كفئة مجتمعية واقتصادية. لم تظهر الأدبيات في مجال الدراسات الحضرية هذا الجانب بالشكل الكافي؛ مما يجعل هذه الدراسة تقدم إضافة إلى الجسم

المعرفي المهتم بالزراعة الحضرية في سياق الدراسات الحضرية. نقص المعلومات حول خصائص المجتمع الزراعي الحضري أدى دوراً حاسماً في تجاهلهم وتهميشهم في مدينتهم، وهذا يتفق مع ما أكده (Essougong, 2017) في دراسته عن الكاميرون من أن هناك حاجة إلى مزيد من الدراسات الميدانية والتجريبية عن المزارعين الحضريين ودورهم في تحقيق مستوى حياة أفضل للمجتمع الحضري. وعليه؛ يمكننا تأكيد ضرورة توفير معلومات كافية عن المجتمع الزراعي الحضري ودوره في تحقيق التنمية المستدامة في البيئات الحضرية؛ مما يعزز مكانة المزارعين الحضريين كفاعلين في بيئة المدينة.

أظهرت نتائج دراسة الخصائص الاجتماعية أن هناك غياباً للعنصر النسوي في المزارع الحضرية الفلسطينية الربحية وغياب العنصر الشبابي وتدني المستوى التعلمي لفئة المزارعين الحضريين؛ مما يظهر ضعفاً في بنية المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني. النظرة سلبية إلى المزارع الحضري وإلى حد ما دونية؛ بسبب ضعف المردود المادي؛ وهو ما أدى إلى إضعاف هوية المزارع الحضري الفلسطيني مقابل المهن التجارية والصناعية؛ مما نجم عنه عزوف كثير من سكان المدن الفلسطينية عن النشاط الزراعي كمهنة وهوية. العلاقة السلبية بين المزارعين الحضريين ومحيطهم الاجتماعي، مثل الجيران بسبب الرائحة المزعجة لبعض الأنشطة الزراعية والمصنفة على أنها مخاطر للزراعة الحضرية في بيئة المدن، تؤدي في بعض الحالات إلى الاشتباك بين المزارعين والجيران. لكن من جهة أخرى فإن الروابط الأسرية والعلاقة التاريخية الاجتماعية للمزارعين تجعل من النشاط الزراعي مقبولاً في بعض الأحيان في المدينة الفلسطينية. شكل ارتفاع أسعار الأرض في المدن الفلسطينية بسبب المنافسة المكانية على الأرض بين الاستخدامات الحضرية المختلفة، مثل السكن والصناعة والتجارة، سبباً رئيسياً في تناقص الأراضي الزراعية في المناطق الحضرية وشبه الحضرية في المدن الفلسطينية؛ مما دفع كثيراً من المزارعين إلى بيع أراضيهم الزراعية أو تغيير استخدامها من زراعي إلى استخدام آخر. وهذا ما أكدته عدد من الدراسات الحضرية في البيئة الفلسطينية، مثل (قبها، 2014؛ صوالحة، 2007؛ وهدان، 2013؛ Raddad, 2015)، مع العلم أن كثيراً من الأراضي الفراغ في المدن الفلسطينية هي ذات خصوبة عالية، مثل مناطق البالوع في مدينة رام الله والبيرة وبيتونيا ومنطقة البساتين في نابلس، حتى إن بعض هذه المناطق تحتاج إلى تكاليف عالية من أجل البناء فيها؛ بسبب خصائصها

الجيولوجية، لكن هذه الأرض غير محمية بالقانون؛ وعليه فإن صاحب الأرض أو المستثمر يغير بسهولة صفة الاستخدام. صعوبة الوصول إلى الأراضي الزراعية بسبب ضعف البنية التحتية من شوارع مؤهلة وعوائق جيوساسية بفعل الحواجز العسكرية الإسرائيلية والجدار الفاصل والتقسيمات الجيوسياسية – تشكل إشكالية وتحدياً حقيقياً في وجه تنمية الزراعة الحضرية الفلسطينية. العامل السياسي والجيوسياسي كان من أهم العوامل المؤدية إلى إضعاف المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني. وكما هو معلوم، فإن القطاع الزراعي هو قطاع إنتاجي اقتصادي يسهم في قوة المجتمع اقتصادياً وسياسياً، لذلك عمدت إسرائيل إلى محاربة هذا القطاع بقوة بشتى الوسائل. أظهرت نتائج دراسة الخصائص الجغرافية للمزارع أن هناك مزارع فلسطينية شبه حضرية تقع على أطراف المدن وشكل العامل الجيوسياسي تأثيراً مباشراً على هذه المزارع؛ وذلك بحكم وقوعها في مناطق السيطرة الإسرائيلية أو بالقرب من المستعمرات الإسرائيلية أو الطرق الالتفافية مثل حالة شارع 60.

تتعرض هذه المزارع إلى الهدم والتدمير وفي حالات، مثل منطقة البالوع في مدينة البيرة في منطقة رام الله، تكون ساحة مواجهات واشتباكات بين الشبان الفلسطينيين والجيش الإسرائيلي عند حدوث اضطرابات سياسية وصراعات؛ مما يؤدي إلى عزوف المزارعين في هذه المناطق عن ممارسة نشاطهم الزراعي واستغلال أراضيهم. وتعتبر هذه الحالة من الحالات القليلة في العالم التي يبرز فيها التأثير المباشر للصدامات الشعبية التي تؤثر على المجتمع الزراعي الحضري وتشكل نموذجاً يمكن أن يحدث في مناطق الصراعات في العالم. كشفت نتائج الملاحظة الشخصية للباحث والدراسة الميدانية، بالإضافة إلى المقابلات الشخصية مع المزارعين الحضريين، عن ظاهرة من الممكن أن تكون فريدة من نوعها وهي صراع المياه؛ حيث يقوم مزارعو المناطق شبه الحضرية في المدن الفلسطينية بثقب أنابيب المياه الإسرائيلية التي تزود المستعمرات الإسرائيلية بالمياه وسحب المياه لمزارعهم بحجة أحقيتهم لهذه المياه التي يمنعهم الجيش الإسرائيلي من استغلالها مع العلم أن إسرائيل هي التي تسيطر على قطاع المياه في فلسطين، وتقوم دوريات من الجيش الإسرائيلي بمطاردة المزارعين واعتقالهم وتدمير مزارعهم بحجة سرقتهم للمياه. كما يقوم بعض المزارعين بحفر آبار جوفية لري مزروعاتهم بشكل غير قانوني، وأكد هؤلاء المزارعون حقهم في هذه المياه؛ بحكم أنها تقع في أراضيهم. أكد

الباحث (Taiwo, 2014) في دراسة لسلوك المزارعين الحضريين في مدينة لاجوس بنيجيريا أن المزارعين يميلون إلى اختيار مواقع مزارعهم بالقرب من المياه المجانية أو قليلة التكلفة، وهذا ينطبق على الحالة الفلسطينية؛ حيث شدد المزارعون الحضريون الفلسطينيون في هذه الحالة على أنهم من دون اتباع هذه الطريقة لا يمكن أن يستمروا في زراعة أرضهم. تظهر هذه الحالة نوعاً من الجدلية والاختلاف بين الأبعاد القانونية والسياسية والأخلاقية والبيئية لمظهر من مظاهر الزراعة الحضرية، لكن – بشكل عام – يحق للمزارع الحضري في ظل عدم وجود بدائل قانونية وحالات عدم الاستقرار السياسي والحروب إيجاد إستراتجيات جديدة تضمن له الاستمرار في نشاطه الزراعي. أما بالنسبة إلى التأثير السياسي غير المباشر على المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني فإن غزو البضائع الإسرائيلية – سواء كانت منتجات زراعية أم مدخلات العملية الزراعية مثل الأدوية والأسمدة – يؤثر سلباً على أسعار السوق الفلسطينية، ويتمثل ذلك في تذبذب الأسعار وانخفاض أسعار المنتجات الزراعية الفلسطينية في ظل ضعف الرقابة الفلسطينية للسوق، ووجود بضائع مهربة تسهم في إضعاف الاقتصاد الزراعي للمزارعين الحضريين الفلسطينيين. فلسطين تقع تحت الاحتلال الإسرائيلي؛ مما يجعلها عرضة لمشكلات سياسية تظهر على شكل حروب وانتفاضات شعبية، وفي هذه الحالة فإن الجيش الإسرائيلي يقوم بإغلاق المدن الفلسطينية وحصارها؛ مما يصعب وصول المنتجات الزراعية من المناطق الريفية إلى المدن الفلسطينية؛ ومن ثم يدفع التجار إلى رفع الأسعار بشكل خيالي نتيجة لارتفاع تكلفة النقل للبضائع بسبب سلوك ناقلي المنتجات الزراعية من الريف إلى المدن طرقاً طويلة ووعرة.

بالطبع هذا يؤثر سلباً على حالة الأمن الغذائي الحضري الفلسطيني، وهو يعتبر إحدى وسائل الضغط الإسرائيلي على المجتمع الفلسطيني. إستراتيجياً إسرائيل تستهدف الأمن الغذائي الفلسطيني، وما تظهره نتائج هذه الدراسة يتوافق مع تقرير البنك الدولي ومعهد الأبحاث التطبيقية في القدس (أريج) حول الأثر السلبي للاحتلال الإسرائيلي على الأمن الغذائي الفلسطيني، وتتفق هذه النتيجة مع النتائج التي توصل إليها الباحثان زريق وغوف من أن حالة انعدام الأمن الغذائي في فلسطين بشكل عام وقطاع غزة بشكل خاص ليست وليدة المصادفة إنما هي نتيجة لإستراتيجيات إسرائيلية منظمة تهدف إلى استخدام الغذاء وسيلة للضغط على الفلسطينيين لتحقيق أهداف سياسية (زريق وغوف، 2014). من جهة أخرى أظهر العديد من المزارعين

الحضريين – بناء على تجاربهم خلال الانتفاضات الشعبية مثل انتفاضة عام 1987 وانتفاضة عام 2000 – الدور الإيجابي للزراعة الحضرية في ظل الحصار في تأمين الغذاء خلال حالات عدم الاستقرار السياسي؛ حيث كان الجيران وسكان المدينة يلجؤون إلى المزارع الحضرية لأجل تأمين غذاء عائلاتهم، وفي كثير من الأحيان من دون مقابل مادي، وهذا يظهر دور الزراعة الحضرية وأهمية المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني في دعم الأمن الغذائي الحضري الفلسطيني ولا سيما في حالات عدم الاستقرار السياسي. أظهرت الجهود البحثية في مدن سراييفو في البوسنة وفريتاون في سيراليون أهمية الزراعة في فترة ما بعد الحروب والصراعات السياسية في دعم التنمية المستدامة في مدنهما (Lynch et al., 2013; El Bilali et al., 2013)، لكن هذه الدراسة تظهر دور الزراعة الحضرية والمزارعين خلال فترة الحروب والانتفاضات، التي من الممكن أن تحصل في فلسطين في أي وقت بناءً على الظروف السياسية التي تعيشها فلسطين. كما أنها تمثل نموذجاً يمكن أن يظهر في كثير من مدن العالم التي تشهد توترات سياسية وحروباً، مثل اليمن وسوريا والعراق وغيرها من مناطق الصراع السياسي على الأرض.

بناءً على نتائج هذه الدراسة يمكننا وصف العلاقة بين المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني والمؤسسات ذات العلاقة بالزراعة الحضرية بأنها ضعيفة، مثل وزارة الزراعة؛ بسبب توجهات الوزارة إلى عدم وجود زراعة حضرية فلسطينية فاعلة؛ مما يؤدي إلى ظهور حالة من تباين الأمان الزراعي بين الريف والحضر؛ حيث إن الوزارة تهتم بدعم المزارعين في الريف ولا تعترف بالمزارعين الحضريين بحجة أنهم ينشطون داخل المدن؛ ومن ثم لا يصنفونهم على أنهم مزارعون، وهذا يبرز شكلاً آخر من أشكال التهميش للمجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني. أما العلاقة مع نظام التخطيط الحضري الفلسطيني المتمثل في وزارة الحكم المحلي والبلديات المحلية فأكد جميع المزارعين الذين شملتهم الدراسة في جميع المناطق الجغرافية أنه لا توجد أي علاقة بينهم بصفتهم مزارعين حضريين وبلدياتهم؛ مما جعلهم مغيبين عن أي عملية تنموية في مدنهم. وعبر عدد من المزارعين الحضريين عن علاقتهم مع البلدية بأنها تصل في بعض الأحيان إلى علاقة تجاهل وعداء؛ حيث ذكروا أن البلدية تحاربهم من خلال الضغط عليهم للمغادرة إلى خارج حدود المدينة، ومن أشكال الضغط الممارس من قبل البلدية تجاه المزارعين عدم ربطهم بشبكات

البنية التحتية مثل الطرق والكهرباء والماء والخدمات البلدية. بشكل أساسي يرتبط هذا التجاهل بعدم وجود تشريع ينظم عمل الزراعة الحضرية في فلسطين، وعليه؛ فإن البلديات لاتعتبر الزراعة نشاطاً حضرياً وتعتبره نشاطاً غير قانوني؛ ومن ثم لا تعتبر حماية المزارعين الحضريين والأمن الغذائي الحضري جزءاً من مسؤولياتها في البيئة الحضرية الفلسطينية. يمكن اعتبار هذا العامل واحداً من أكثر العوامل التي يترتب عليها تهميش الزراعة الحضرية الفلسطينية وضعفها. وتتوافق نتائج هذه الدراسة تماماً مع نتائج العديد من الدراسات السابقة حول هذه العلاقة مثل دراسة (Argenti, 2000) التي أكدت أن معظم السلطات المحلية للمدن (البلديات) مؤمنة بأن التزويد بالغذاء وتوزيعه في المناطق الحضرية ليست من مسؤوليات السلطات المحلية، وأن الزراعة الحضرية متجاهلة ولم تعالج على مستوى السياسات التنموية للبلديات في المدن، كما أنها مازالت تعرف بشكل كبير على أنها نشاط غير رسمي وغير شرعي في تلك المدن (Hoornweg & Munro, 2008; Foeken, 2006).

الخاتمة:

تهميش المجتمع الزراعي الحضري ناتج بشكل أساسي من ضعف المجتمع الزراعي نفسه؛ حيث إنه غير قادر على الخوض في تجربة التنمية الحضرية الفلسطينية، وذلك بسبب غياب التنظيم الاجتماعي والمؤسسي للمزارعين الحضريين أنفسهم؛ مما يسهل تهميشهم من قبل الفاعلين الآخرين وبخاصة الجهات الرسمية والمؤسسات ذات العلاقة بالزراعة الحضرية. أظهرت الدراسة الأثر السلبي الواضح للعوامل السياسية والجيوسياسية المتمثلة في السياسات الإسرائيلية على الزراعة الحضرية الفلسطينية وإضعافها. بالإضافة إلى أن عوامل التجاهل الرسمي والشعبي لدور الزراعة الحضرية والاعتقاد القوي بأن الزراعة هي نشاط ريفي فقط قد أدى دوراً مهماً في تغييب الزراعة الحضرية عن العملية التنموية الحضرية في فلسطين، وغياب التشريع للنشاط الزراعي والمنافسة المكانية على الأرض الحضرية، بالإضافة إلى النظرة السلبية تجاه الزراعة الحضرية بسبب التركيز على مخاطرها أكثر من فوائدها – يعدّ من أكثر العوامل وراء تهميش هذا المجتمع بشكل كبير في فلسطين. من جهة أخرى، تمكين المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني يعتمد بشكل أساسي على ركيزتين، الأولى هي العمل على تحسين أداء المزارعين

الحضريين الفلسطينيين أنفسهم من خلال إنشاء إطار مؤسسي رسمي منظم يعمل على تقوية المجتمع الزراعي الحضري نفسه ليتمكن من إبراز دور الزراعة الحضرية الفاعل في إحداث تغيير تنموي مستدام في المدينة الفلسطينية. كما سيسهم هذا التنظيم المؤسسي في معالجة الإشكاليات الداخلية للمجتمع الزراعي الحضري وتنظيم العلاقة مع المحيط الاجتماعي والاقتصادي والرسمي. أما الاتجاه الثاني فهو مرتبط بشكل أساسي بصناع القرار وراسمي السياسات الحضرية والزراعية في فلسطين؛ حيث يتوجب عليهم تشريع الزراعة الحضرية في فلسطين وتنظيم عملها من خلال أطر قانونية وتنظيمية، تكون مبنية على أسس التعاون المشترك بين القطاعات الحكومية وغير الحكومية والمجتمع الزراعي الحضري نفسه. كما يتوجب عليهم تهيئة بيئة حاضنة للزراعة الحضرية في السياسة الحضرية الفلسطينية ورسم سياسات لدعم المجتمع الزراعي الحضري الفلسطيني وتطويره كقوة اقتصادية إنتاجية حضرية تسهم في دعم الأمن الغذائي الحضري الفلسطيني ولا سيما في حالات عدم الاستقرار السياسي التي تعيشها فلسطين.

الدعم المالي للمشروع:

تم تنفيذ هذه الدراسة من خلال دعم المجلس العربي للعلوم الاجتماعية – برنامج "البيئوية والإفقار وحركات العدالة الاجتماعية: مقاربات متعددة التخصصات" بدورته الرابعة (2017–2018)، الممول من وكالة التعاون السويدية للتنمية الدولية (Sida).

المراجع:

زريق، رامي، وغوف، آن. (2014). السيطرة على الغذاء، السيطرة على الشعب: الكفاح من أجل الأمن الغذائي في غزة. بيروت: مؤسسة الدراسات الفلسطينية.

صوالحة، مرام. (2007). إستراتيجيات التنمية المستدامة للحفاظ على الأراضي الزراعية في ضوء التطور العمراني للمدن الفلسطينية – دراسة تحليلية لمدينة طولكرم. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

العكف، جاد الله. (2016). السياسات البيئية والزراعية المناسبة لتحقيق تنمية الزراعة الحضرية وشبه الحضرية – دراسة حالة ساحل الجبل الأخضر – المرج – جردس العبيد. مجلة العلوم والدراسات الإنسانية، (15). جامعة بنغازي. عدد 15، ص5

عليان، ربحي؛ وغنيم، عثمان. (2013). أساليب البحث العلمي: النظرية والتطبيق. عمان: دار الصفاء.

غضبان، فؤاد. (2014). المدن المستدامة والمشروع الحضري– نحو تخطيط إستراتيجي مستدام. عمان: دار الصفاء.

غنيم، عثمان. (2008). تخطيط استخدام الأرض الريفي والحضري. عمان: دار الصفاء.

قبها، مصطفى. (2014). أثر الزحف العمراني في مدينة جنين على الأراضي الزراعية. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

وهدان، غادة. (2013). اتجاهات التوسع العمراني وأثره على الأراضي الزراعية في محافظة طوباس. (رسالة ماجستير غير منشورة). جامعة النجاح الوطنية. فلسطين.

Ali, M., de Bon, H., & Moustier, P. (2005). Promoting the multifunctionality of urban and peri-urban agriculture in Hanoi. *Urban Agriculture Magazine, 15*, 11-13.

Akimowicz, M., Cummings, H., & Landman, K. (2016). Green lights in the Greenbelt? A qualitative analysis of farm investment decision-making in peri-urban Southern Ontario. *Land Use Policy, 55*, 24-36.

Anosike, V., Odunuga, S., & Fasona, M. (2005). Multifunctional land use in a small urban agricultural community in Lagos. *Urban Agriculture Magazine, 15*, 40-41.

Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ) (2011). Status of the environment in the occupied Palestinian Territory-A. human rights based approach, Jerusalem.

Argenti, O. (2000). Food for the cities: food supply and distribution policies to reduce urban food insecurity. A briefing guide for mayors, city executives and urban planners in developing countries and countries in transition. Food into Cities Collection, DT/43-00E.

Asomani-Boateng, R. (2002). Urban cultivation in Accra: an examination of the nature, practices, problems, potentials and urban planning implications. *Habitat International, 26*(4): 591-607.

Babbie, E. (2007). *The practice of social research*. 10th edition. Wadsworth, a Division of Thomson Learning.

Battle, G. (2008). Sustainable cities: The endless city. Phaidon, London.

Bezemer, D., & Headey, D. (2008). Agriculture, development, and urban bias. *World Development, 36*(8), 1342-1364.

Bernard, H. R. (2011). Research methods in anthropology: Qualitative and quantitative approaches. Rowman Altamira.

Brinkman, H. J., & Hendrix, C. S. (2011). Food Insecurity and Violent Conflict: Causes. Consequences, and Addressing the Challenges, World Food Prgramme.

Breisinger, C., Al-Riffai, P., Ecker, O., Abuismail, R., Waite, J., Abdelwahab, N. & El-Laithy, H. (2015). Tackling Egypt's rising food insecurity in a time of transition.

Bryld, E. (2003). Potentials, Problems, and Policy Implications for urban agriculture in developing countries. *Agriculture and Human Values, 20*, 79-86.

De Zeeuw, H. (2004). ''Local factors constraining and facilitating UA development'', ETC urban agriculture/RUAF, Elaborated for Anglophone Africa Regional Training Course on Urban Agriculture Nairobi, Kenya (8- 26 March, 2004).

Dubbeling, M., Santandreu, (2003). Urban Agriculture: A Tool for Sustainable Municipal Development. *Urban Agriculture Magazine, 1*, 40-41.

Essougong, U. P. K. (2017). Urban and peri-urban agriculture in Cameroon: Status and perspectives for development. *International Journal of Agronomy and Agricultural Research, 11*(3), 116-127.

El Bilali, H., Berjan, S., Simic, J., Despotovic, A., Cadro, S., & Kulina, M. (2013). Urban and peri-urban agriculture in Sarajevo region: an exploratory study. *Journal of Central European Agriculture, 14*(4), 1602-1614.

Foeken, D. (2006). Legislation, policies and the practice of urban farming in Nakuru, Kenya: Contradictions abound. *Urban Agriculture Magazine* no. 16: Policies and Legislation for Urban Agriculture.

Flowers, K. (2015). Food insecurity, Conflict, and stability. Retrieved from <http://blog.zerohungerchallenge.org/food-insecurity-conflict-and-stability/>.

Golden, S. (2013). *Urban agriculture impacts: Social, health, and economic: A Literature review*. University of California: California.

Halloran, A., & Magid, J. (2013). The role of local government in promoting sustainable urban agriculture in Dar es Salaam and Copenhagen. Geografisk Tidsskrift-*Danish Journal of Geography, 113*(2), 121-132.

Hoornweg, D., & Munro-Faure, P. (2008). Urban agriculture for sustainable poverty Alleviation and food security. FAO Position paper on Urban Agriculture.

Hubbard, M. & Onumah, G. (2001). Improving urban food supply and distribution in developing countries: the role of city authorities. *Habitat International, 25*(3): 431-446.

Laeremans, L., & Sourani, A. (2005). Urban Agriculture in the Gaza Strip, Palestine. *Urban Agriculture Magazine*: Multiple Functions of Urban Agriculture(15).

Lynch, K., Maconachie, R., Binns, T., Tengbe, P., & Bangura, K. (2013). Meeting the urban challenge? Urban agriculture and food security in post-conflict Freetown, Sierra Leone. *Applied Geography, 36*, 31-39.

Mougeot, L.J.A., 2006. Growing Better Cities: Urban Agriculture for Sustainable Development. IDRC, Ottawa.

Pacione, M. (2013). *Urban geography: A global perspective*. Routledge.

Raddad, S., Salleh, A. G., & Samat, N. (2010). Determinants of agriculture land use change in Palestinian urban environment: urban planners at local government's perspective. *American-Eurasian Journal of Sustainable Agriculture, 4*(1), 30-38.

Raddad, S. (2015). Assessing Land Use/Cover Changes under Political Transitions Using Remote Sensing and Geographic Information. *International Journal of Environment*, Society and Space, *3*(1), 57-68.

Smit, J., Ratta, A., Nasr, J. (1996) Urban agriculture: Food, jobs, and sustainable cities.New York: United Nations Development Programme - UNDP.

Schneider Schneider.A, Friedl. M.A, Potere., D. (2010). Mapping global urban areas

using MODIS 500-m data: New methods and datasets based on 'urban ecoregions'. *Remote Sensing of Environment*. *114*(8)1733-1746.

Taiwo, O. J. (2014). Determinants of peri-urban and urban agricultural locational choice behaviour in Lagos, Nigeria. *Land Use Policy, 39*, 320-330.

United Nations Relief and Works Agency (UNRWA), (2014). Food security in Palestine remains high. Retrieved from <http://www.unrwa.org/newsroom/press-releases/food-insecurity-palestine-remains-high>.

United Nation- Habitat. (2016). New urban agenda. Quito declaration on sustainable cities and human settlements for all. Quito UN Habitat.

United Nations. (2014). World urbanization prospects: The 2014 Revision, Highlights. Department of Economic and Social Affairs. Population Division, United Nations.

World Food Programme (WFP) & Applied Research Institute-Jerusalem (ARIJ). (2010). Socio-Economic and Food Security Atlas In the occupied Palestinian territory. ARIJ. Jerusalem.

قدم في: أكتوبر 2018

أجيز في: يونيو 2019